كلمة رئيس مجلس الإدارة

بعون من الله وفضله تمكنت الهيئة العامة لصندوق التقاعد على مدى ما يقرب من ثلث قرن من مسيرتها التأمينية، وبدعم من القيادة الحكيمة، من مد مظلة الحماية التأمينية لقطاع عريض من المتقاعدين والمستحقين عنهم، فضلا عن تقديمها الخدمات والمزايا التقاعدية لعموم الخاضعين لقانون التقاعد بمن فيهم الموظفون الذين هم على الخدمة، موفية في ذلك بالتزاماتها كافة والمنصوص عليها في قانوني التقاعد المدني والعسكري، مستمدة استقرارها المالي وانتظامها في أداء مهامها مما يقرره هذان القانونان.

ولعل من ملامح هذا الاستقرار والانتظام الارتفاع بحقوق المساهمين سنة إثر سنة منذ إنشاء الهيئة وإلى اليوم، والذي جاء ثمرة للاجتهاد في تنمية الإيرادات والمستندة إلى النظام الدقيق في تحصيل الاشتراكات وحسن استثمارهما.

وحرصاً من الهيئة على الحفاظ على التزاماتها المشار إليها واستقراءً للأوضاع المستقبلية، فقد عملت على وضع خطط لتطوير أعمالها والارتقاء بمهامها الوظيفية والإدارية، وتمثلت في إعادة توصيف مهام إدارات الهيئة وتصنيف الوظائف بما يلبي احتياجات الهيئة.

ونظرا لأهمية الدراسات الاكتوارية (رياضيات التأمين) التي يقوم بها متخصصون مؤهلون لتقييم التكاليف والالتزامات المالية الحالية والمستقبلية للتعرف على مقدار التمويل اللازم لمواجهة تلك التكاليف، في التمكين من استقراء المتغيرات المستقبلية، ورغبة من الهيئة في التحقق من مركزها المالي للسنوات القادمة، فقد جرى تكليف مؤسسة اكتوارية متخصصة بإجراء دراسة اكتوارية في هذا الشأن تم الانتهاء منها خلال عام 2004. وفي السياق ذاته وتجاوبا مع تطلعات الرأي العام المحلي فقد تم خلال العام تكليف المؤسسة ذاتها بإجراء دراسة أخرى حول تقريب المزايا التأمينية المعمول بها وفق قانوني التقاعد المدني والعسكري وقانون التأمين الاجتماعي، وكذلك دراسة حول إمكانات ومردودات دمج الهيئة العامة لصندوق التقاعد والهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية.

وقد شهدت معاملات الهيئة خلال عام 2004 انسيابا وتدفقا تعكسه مؤشرات الأداء، حيث تشير المؤشرات التقاعدية إلى زيادة أعداد المتقاعدين وأصحاب المعاشات وكذلك أعداد المستجدين المشتركين في نظام التقاعد مما فرض نوعا من الزيادة في حجم العمل، كما تشير المؤشرات المالية إلى زيادة في حجم الاشتراكات وارتفاع في العائد على الاستثمار قابله ارتفاع في المصروفات التأمينية، إلا أن المصروفات الإدارية ظلت في حدودها الدنيا بناء على المعايير الدولية التي تعتمدها المنظمة الدولية للضمان الاجتماعي.

وضمن جهودها لزيادة الوعي التأميني بين الخاضعين خاصة والرأي العام عامة فقد انتهجت الهيئة خطة إعلامية وتثقيفية تضمنت ندوات ومحاضرات تقاعدية، وورش عمل حول الحقوق والمزايا التقاعدية، ورسائل إذاعية ومشاركات في برامج تلفزيونية، ولقاءات ومساهمات في زوايا صحفية، إلى جانب توزيع الأدلة التقاعدية المدنية والعسكرية ونشرة (التقاعد) الدورية.

وفي نطاق إشرافه على الهيئة فقد عقد مجلس إدارة الهيئة خلال عام 2004 ثلاثة اجتماعات بحث فيها عددا من الموضوعات من بينها الحسابات الختامية للهيئة عن عام 2003، وتغيير المدقق الخارجي، والتعديلات المقترحة من الحكومة ومن مجلس

النواب على بعض مواد قانون التقاعد، وتطوير مشروع إعادة هندسة نظم المعلومات بالهيئة، وتطوير إدارة الاستثمارات بالهيئة، والميزانية التقديرية للهيئة للسنتين الماليتين 2005 و2006.

هذا وقد سجل مؤشر حقوق المؤمن عليهم بنهاية عام 2004 ارتفاعاً ملحوظاً حيث بلغ 1,254 مليون دينار، مقارنة مع 1,084 مليون دينار بنهاية عام 2003.

وفي جانب الفاعليات الإقليمية والخليجية شاركت الهيئة في الاجتماع الدوري لرؤساء أجهزة التقاعد المدني والتأمينات الاجتماعية بدول مجلس التعاون الخليجي والذي عقد بسلطنة عمان خلال شهر ديسمبر 2004 وتمخض عنه إقرار مشروع مد الحماية التأمينية لموظفي دول مجلس التعاون العاملين في غير دولهم في أية دولة عضو، والذي تم إقراره من قبل أصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون الخليجي في قمتهم المنعقدة بمملكة البحرين خلال شهر ديسمبر 2005، وتنسيق المواقف بين هذه الأجهزة في المحافل الإقليمية والدولية، ودراسة الأطر الخاصة بالاستثمار والمشروعات المشتركة.

وإذ ترجو الهيئة أن يكون هذا التقرير – بما تضمنه من أرقام وإحصائيات وبيانات – معينا للدارسين والباحثين والمحللين الاقتصاديين والماليين في دراساتهم وبحوثهم وتحليلاتهم، فإننا نود التأكيد على العزم على الاستمرار والمثابرة في نهجنا المتمثل في حماية حقوق المؤمن عليهم وتنميتها والوفاء بالتزامات الهيئة تجاههم في كل الأحوال، مع التزام الشفافية والوضوح في كل ما يصدر عن الهيئة من بيانات وإحصائيات ومؤشرات.

وفي ختام هذه الكلمة، أود أن أتقدم بصادق الامتنان والتقدير والعرفان إلى مقام حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى، وإلى صاحب السمو الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء الموقر، وإلى صاحب السمو الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد الأمين القائد العام لقوة دفاع البحرين، لما يشملون به الهيئة من عون ودعم ورعاية، مبتهلا إلى الله جل شأنه بأن يحفظهم ويرعاهم ويديمهم سنداً وذخراً لمملكة البحرين الغالية وشعبها الوفي.

ولايفوتني كذلك أن أتقدم لسعادة السيد عبدالله بن حسن سيف مستشار صاحب السمو رئيس الوزراء الموقر للشئون الاقتصادية وزير المالية والاقتصاد الوطني السابق بجزيل الشكر وبالغ التقدير على ما قدمه من دعم وآراء سديدة ساهمت في تطوير الهيئة أثناء رئاسته لمجلس إدارتها خلال الفترة من شهر يونيو 1999 حتى نهاية 2004.

كما يطيب لي أن أشكر إخواني أعضاء مجلس الإدارة على تعاونهم ومساهمتهم في السير بمركب الهيئة إلى الأمام، وكذلك مدير عام الهيئة وإدارتها التنفيذية وكافة العاملين بها على جهودهم الملموسة لتحقيق الأهداف النبيلة للهيئة.

والله نسأل أن يتقبل عملنا خالصا لوجهه، ويلهمنا رشدنا، ويوفقنا في خدمة وطننا العزيز في ظل قيادته الحكيمة، إنه سميع مجيب.

أحمد بن محمد آل خليفة

وزيـر المـاليـة

رئيس مجلس الإدارة